

القاهرة 2021/11/15

السادة /البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طية تقرير الفحص المحدود (الجهاز المركزي للمحاسبات ) علي القوائم المالية الدورية للشركة في  
2021/9/30 .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

محمد عبد الرحمن احمد

مدير علاقات المستثمرين

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

رقم الصادر... ٢٠٨٧	المرققات ٨
التاريخ ٢٠٢١/١١/١٥	التوقيع أحمد محمد رأفت

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة  
الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

تحية طيبة وبعد ،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية  
للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ .

برجاء التكرم بالإحاطة واتخاذ اللازم والافادة .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،

تحريرا في : ٢٠٢١/١١/١٥

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

أحمد محمد رأفت

" محاسب / أحمد محمد رأفت "

تقرير  
الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية  
للشركة الشرقية - "إيسترن كومباني"  
عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٩/٣٠

إلى السادة / مساهمي

الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٩/٣٠ بأجمالي أصول بنحو ٢٣,٦١٩ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافي ربح بعد الضرائب يبلغ نحو ١,٥٩٨ مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود معيار رقم "٢٤١٠" الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصفة أساسية من اشخاص مسولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكيد باننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الاستنتاج المتحفظ

- أسفرت مطابقة نتائج جرد الأثاثات والمعدات المكتبية والعدد والأدوات عن وجود فروق جريده (عجز) بنحو ٣,٠٤٢ مليون جنيه طبقا لنتيجة المطابقة التي أجرتها الشركة بمعرفتها يتعين الدراسة واتخاذ مايلزم .
- اقتنتت الشركة ماكينة طراز فوكي F٥ لاغراض انتاج صنف كليبواترا (عبوة ١٠ سيجارة) في ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ٤٩,٨١٥ مليون جنيه حيث كان مخططا استخدامها لاغراض منتجات تصديرية ولكن نظرا لتأخر وصول الماكينة (حيث استغرق وصولها عامين) فقدت الشركة الفرصة التصديرية وتم استخدام منتجات الماكينة لاغراض السوق المحلي لتلبية احتياجات المدخنين منخفضي الدخل خاصة بالمناطق العشوائية، هذا وقد تبين ما يلي:-
  - توقف الماكينة اكثر من مرة لاغراض الصيانة (علي الرغم من ورودها منذ فترة قريبة) و لتراكم المخزون .
  - انخفاض الطلب علي منتجات الماكينة محل الملاحظة حيث بلغ الانتاج الفعلي بالمقارنة بالمخطط نحو ٥٦% فقط الامر الذي يوضح انخفاض الطلب علي المنتج بالسوق المحلي ويرجع ذلك الي سعرها البالغ ١٠ جنيهات في حين العبوات العشرين سيجارة يبلغ سعرها ١٨ جنيهها (واعتبارا من ٧/١٤ اصبح السعر ١١ مقابل ١٩ جنيهها) ومن ثم تصبح بغير ميزة سعرية للمستهلك .
- يتعين تحقيق اسباب ما سبق مع بحث موقف الماكينة المشار اليها في ضوء ما سبق عرضه وموقف التسويق داخليا او خارجيا لمنتجاتها واتخاذ ما يلزم بشأن دراسة مؤشرات الاضمحلال وكذا اعادة تقدير العمر الانتاجي في ضوء ما سبق.

➤ تضمنت اراضي الشركة البالغ قيمتها نحو ١٩٨,٥١٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٩/٣٠ اراضي منزوع ملكيتها (مسجلة بالدفاتر والسجلات) تبلغ مساحتها نحو ٢٠,٥٩٧ الف متر مربع وتمثل في ضوايح تنظيم بكل من محافظتي القاهرة و الجيزة مرفوع بشأنها قضايا و صدرت في بعضها أحكام لصالح الشركة بلغت نحو ٥٤ مليون جنيه و لم يتم تحصيلها

حتى تاريخه و البعض الآخر مازال متداول أمام القضاء ،بالإضافة الى اراضي لم تقف علي سند ملكيتها وموقفها القانوني ومثبته بسجلات الاصول ضمن موقع الطالبية تبلغ مساحتها نحو ٩٥٦٤ متر مربع ، ويتصل بذلك وجود أراضى مغتصبة من قبل الشركة المصريه لتجارة الادوية وأراضى مؤجرة للجمعية الشرعية بمنية السرج لمدة خمسين سنة إنتهت فى عام ٢٠١٦ .

يتعين اتخاذ اللازم لتوفيق الأوضاع وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظا على حقوقها طرف الغير ،وكذا موافاتنا بمستندات و عقود ملكية الاراضي المشار اليها والموقف القانوني من حيازتها .

➤ حصلت الشركة علي خدمات خارجية خلال الفترة محل المراجعة بنحو ١٩,٣١٣ مليون جنيهه (خدمات تركيب الات ومعدات ودعم فني وصيانة لات والمعدات) وقد بلغت الضريبة واجبة السداد عن تلك العملية نحو ٢,٧٠٣ مليون جنيهه ولم تتم الشركة بخصم وتوريد ضريبة القيمة المضافة وفقا لمتطلبات المادة ٣٢ من قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ . وتجدر الإشارة الي تضمن تلك الضريبة نحو ٢,٣ مليون جنيهه كان يتعين تحميلها علي الاصول الثابتة كونها غير مستردة .

اتصالا بما سبق عدم خصم ضريبة الدخل عن الخدمات المقدمة من جهات غير مقيمة وسدادها لمصلحة الضرائب بما لا يتفق والمادة ٥٦ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . يتعين الالتزام بأحكام القوانين المشار اليها مع اجراء التصويبات اللازمة في ضوء ذلك والافادة .

➤ عدم قيام الشركة بحساب اهلاك عن الفترات السابقة والمتعلق بتعديل التكلفة التاريخية لأصول تم اثباتها بالخطأ سابقا بأقل من تكلفتها الحقيقية عند الاقتناء في عمليات استبدال (يرجع بعضها الي ٢٠١٨/٥/١) بلغت قيمة تلك التعديلات خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٤,٠٦٧ مليون جنيهه يستحق عنها اهلاك (حتى ٢٠٢١/٩/٣٠) بنحو ٣,٥٦٧ مليون جنيهه وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٤٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٥ وما لذلك من اثر علي صحة الحسابات ذات الصلة والارقام المقارنة . يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واجراء التصويب اللازم .

➤ تضمن حساب التكوين الإستثمارى نحو ١٠ مليون جنيهه تتمثل فى أتعاب تصميمات بعض المشاريع وكذا قيمة أعمال إنشاء مباني تم إلغاؤها .

ويتصل بذلك تضمن الحساب نحو ١٧ مليون جنيهه قيمة قطع غيار لأعمال العمرة الجسيمة لعدد ٢ ماكينة ألفا وكذا ملحقات لتلك الماكينات وإضافات تبين لنا إلغاء العمرة لماكينة منهما وتحويل قطع الغيار للصيانة الوقائية و إضافتها للمخازن فى صناديق بدون فرز أو توكيد أو تقييم وتم الصرف من المخازن بنفس الحالة ودون إرجاع ما تم إستبداله أو المتبقى دون تركيب فضلا عن عدم تأثير الحسابات المختصة بالإضافات والصرف حتى تاريخ إعداد القوائم كما تبين عدم الإنتهاء من عمرة الماكينة الثانية .

لا زلنا عند رأينا يبحث وتحديد أسباب ما تكبدته الشركة من أموال فى سبيل تنفيذ تلك المشروعات ثم إلغاؤها دون تحقيق أى إستفاده وكذا تحديد أسباب شراء مكونات لإجراء عمرة دون دراسة كما يتعين دراسة الإضمحلال فى هذا الشأن .

➤ ما زالت الإستثمارات العقارية تتضمن موقع الزمر والبالغ قيمته الدفترية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٨٤,٧٢٨ مليون جنيهه ،قرر مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ العدول عن اضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والاكتفاء بالترخيص كنشاط (ادارى) مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم وبناء على ذلك تم سداد نحو ٨٣,٩٣٠ مليون جنيهه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة وهو ما تم الإشارة إليه بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وعلى الرغم من ذلك مازالت الشركة تقوم بتبويبه بالخطأ ضمن الاستثمارات العقارية بدلا من الاصول الثابتة . يتعين اجراء التصويب اللازم .

➤ لم تقم الشركة بالافصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية وكذا لم تفصح عن المبالغ المعترف بها فى الارباح والخسائر بالنسبة لمصروفات التشغيل المباشرة لتلك الاستثمارات سواء تولد عنها ايراد ايجار او لم يتولد بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٣٢ ، ٧٥ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري .

يتعين الالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها واجراء الافصاح اللازم لما له من اثر على صحة عرض القوائم المالية .

صالح صالح

تضمنت إيرادات الاوراق المالية البالغة نحو ٤٠١ مليون جنيه مبلغ نحو ١٩٥,٣٧٠ مليون جنيه تمثل عوائد سندات خزانة تم احتسابها علي اساس اسعار الفائدة الاسمية مخصوما منها علاوة الاصدار بالتساوي علي فترات الاقتناء دون الاخذ في الاعتبار سعر الفائدة الفعلي.

بلغت قيمة الاستثمارات المالية بقائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥,٢٩٢ مليار جنيه مبنية بالقيمة العادلة دخل شامل وكذا مبلغ ٦,٧١٥ مليار جنيه بالقيمة العادلة ارباح وخسائر دون موافاتنا بنموذج الاعمال للشركة المؤيد لذلك التثبيت حيث استمرت الشركة في التثبيت علي نية الادارة . كل ذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ . يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم .

بلغ رصيد المخزون من الدخان بالجمارك الغير مدفوع الرسوم عنه نحو ١,١٣٤ مليار جنيه تضمن أرصدة بجمارك القاهرة بنحو ٥٤٣ مليون جنيه والشهادة الجمركية المقدمة بشأنها تمثل عدد الكراتين والبالاات فقط دون توضيح اسم الصنف ووزنه الأمر الذي يصعب معه مطابقة الشهادة مع الأرصدة الدفترية بسجلات الشركة. علاوة على ما ظهر بفروق بلغت نحو ١٩,٨٣١ طن فقط بالزيادة بين الأوزان الصافية لدخان الجمارك بالاسكندرية المدرجة بسجلات الشركة وبين المدرج بشهادة الجمارك في ٢٠٢١/٩/٣٠ (هذا بخلاف جمارك القاهرة).

يتعين بحث اسباب فروق الوزن بين الشهادات الجمركية وبين بيانات الشركة واجراء التسويات في ضوء ذلك مع الاخذ في الاعتبار الاثار المترتبة خلال الفترة علي قوائم التكاليف ونتائج الفترة وكذا مخاطبة مصلحة الجمارك بشأن موافاتنا بشهادات تفصيلية توضح رتب الدخان واوزانها للوقوف على صحة رصيد المخزون في تاريخ القوائم المالية في ٢٠٢١/٩/٣٠.

تضمن مخزون قطع الغيار نحو ٤٧,٤ مليون جنيه اصناف راكدة ما زالت الشركة مقدرة انخفاض لتلك الاصناف دون دراسة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٤٦,٢٤٥ مليون جنيه بنسبة ٩٧,٦% من قيمتها، كما تضمن مخزون التعبئة والتغليف اصناف منتهية الصلاحية بنحو ١٢١ ألف جنيه لم تقم باجراء دراسة للانخفاض في قيمتها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون .

يتعين إجراء الدراسة اللازمة ، مع مراعاة اعادة التقدير لذلك الانخفاض لاصناف قطع الغيار في ضوء التغير في خطط الشركة بشأن طريقة التصرف في تلك الاصناف وكذا تقدير انخفاض للاصناف الاخرى المشار اليها واعداد التسويات اللازمة في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المشار اليه.

تضمن مخزون الانتاج تحت التشغيل اصناف بدون قيمة تمثلت في نحو ٦٣٢ طن جذور مرفوضات تشغيل، ونحو ٣٥٠ طن تراب "بودرة" دخان، فضلا عن ١,٣٥٣ طن من بقايا البارطلو والتوسكاني وناعم البارطلو خاصة بتصنيع السيجار، كما تضمن مخزون الخامات نحو ٦٣ طن جذور مرفوضات تشغيل ، وما له من اثر على صحة قوائم التكاليف وتكلفة المبيعات وبالتالي صحة تقييم المخزون ونتائج النشاط . يتعين اجراء التصويب اللازم بتقييم مرفوضات التشغيل لإظهار المخزون وتكلفة المنتجات على حقيقتها في ٢٠٢١/٩/٣٠.

تضمن مخزون الانتاج التام نحو ١٠٣ الف جنيه قيمة اصناف محرزة من السجانر والمعسل المختلفة (عدد ٣٩٧٥٠ علبة سجانر وعدد ١٨ باكو معسل) بمخازن بيع الشركة على مستوى الجمهورية لم تقم الشركة بمراعاة الانخفاض في قيمتها على الرغم من عدم امكانية الشركة في التصرف في تلك الاصناف منذ سنوات ، ويتصل بذلك تقييم مخزون الإنتاج غير التام بالتكلفة دون إجراء مقارنة مع القيمة الإستردادية بالرغم من وجود اصناف معسل وسيجار تباع بأقل من سعر التكلفة .

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني بشأن تلك الاصناف المحرزة بالمخازن ومدى قدرة الشركة على التصرف فيها وما يستتبعه من تقدير للانخفاض في قيمة تلك الاصناف وكذا الإلتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي رقم ٢ بشأن المخزون غير التام وإجراء التسويات المترتبة عن ذلك الشأن بحساب المخزون.

قامت الشركة باجراء مطابقات مع عدد ٤ موردين فقط (ذو الارصدة المدينة) في ٢٠٢١/٦/٣٠ و أسفرت عن فروق في غير صالح الشركة بلغت نحو ١٦ مليون جنيه ولم يتم أى تسويات بشأنها حتى تاريخه . يتعين تحقيق الأمر ودراسة الفروق المشار إليها و إجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن لظهور أرصدة هؤلاء الموردين على حقيقتها في ٢٠٢١/٩/٣٠ .

صالح صالح

➤ بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٩٧٢,٢٣٨ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي:-

- تم حساب المخصص علي اساس القيمة الحالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ دون الاخذ في الاعتبار اعادة حساب القيمة الحالية في ٢٠٢١/٩/٣٠ لكي يكون المخصص بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع ان يتم طلبها لتسوية الالتزام تطبيقا لمتطلبات الفقرة ٤٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.
  - تم تكوين مخصص بكامل قيمة فروق الفحص المقدرة لضريبة المبيعات من قبل المصلحة (تقديرات المأمورية المختصة) للاعوام ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٥/٢٠١٦ - بخلاف الضريبة المقدرة عن اعدامات الدخان- والتي بلغت نحو ١٠٨ مليون جنيه دون الاخذ في الاعتبار امكانية تخفيض تلك الفروق في ضوء ما لدي الشركة من مستندات خاصة بمبيعات التصدير وغيرها من المستندات المؤيدة لموقف الشركة بشأن الفروق الاخري والتي يمكن تقديمها عند نظر الطعن باللجان المختلفة .
- يتعين اعادة النظر في مخصص الضرائب المتنازع عليه في ضوء ماسبق.

➤ بلغ رصيد مخصص المطالبات القضائية في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٥٨,٥٧٢ مليون جنيه دون وجود دراسة دقيقة ووافية للتحقق من تلك القيمة

يتعين إجراء الدراسة اللازمة للالتزامات المترتبة علي المطالبات القضائية وإجراء التصويبات اللازمة على رصيد المخصص المذكور .

➤ صدر قرار مجلس الادارة في ٢٠٢١/٨/٢٦ بالموافقة على مشروع نظام المعاش المبكر وبدء تطبيقه بداية من ٢٠٢١/١٠/١ استنادا الى الدراسة الاكتوارية المؤرخة في ٢٠٢١/٨/٢٥، وقد تضمنت قيمة مخصصات الشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ رصيد لمخصص تم تكوينه لمقابلة تلك الالتزامات بمبلغ ٥٧٥ مليون جنيه على الرغم من ان الالتزام المتوقع على الشركة في ضوء نتائج الدراسة الاكتوارية المشار اليها يبلغ نحو ١,٥ مليار جنيه، اضافة الى عدم قيام الشركة بتنفيذ كافة المتطلبات الواردة بتوصيات الدراسة الاكتوارية واللازمة لتطبيق النظام .

يتعين اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتنفيذ توصيات الدراسة الاكتوارية قبل التطبيق ، وإجراء التصويبات اللازمة لتدعيم قيمة المخصص المشار اليه في ضوء نتائج الدراسة الاكتوارية .

➤ عدم امساك الشركة سجلات لمتابعة اهلاكات الاصول الثابتة بها وفقا للنسب والاسس الضريبية وذلك للوقوف علي تلك الاصول التي اهلكت بكامل قيمتها واستبعادها عند حساب الاهلاك الضريبي ومن ثم لم نتحقق من مدى صحة الاهلاكات الضريبية لمجموعات الاصول المشار اليها وبالغته نحو ٤٥,٤٧٩ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بامساك السجلات المشار اليها ومراجعة صحة الاهلاك الضريبي محل الملاحظة بما يتوافق مع ماهو مدرج بملف الشركة بالمأمورية المختصة .

➤ قيام الشركة بالخطأ بتخفيض الوعاء الضريبي عن الفترة محل المراجعة بنحو ٥٦,٠٣٥ مليون جنيه تمثل مخصصات انتفي الغرض منها دون ان يكون لذلك اثر بالحسابات وبالتالي ترتب علي ذلك تخفيض ضريبة الفترة المقدرة بنحو ١٢,٦١ مليون جنيه.

يتعين اجراء التصويب اللازم.

➤ تضمنت ضريبة الدخل المحسوبة عن الفترة مبلغ نحو ٧٦,٨٣٨ مليون جنيه يمثل ضريبة محسوبة عن اذون وسندات الخزانة تبين حسابه وفقا للاساس المحاسبي (التكلفة المستهلكة) البالغ نحو ٣٨٤ مليون جنيه وليس وفقا للربح للاغراض الضريبية وحيث لم يتم موافقتنا بالربح الضريبي عن تلك الاذون والسندات(والمتمثل في الايراد الفعلي المحصل والمستحق) فلم نقف علي صحة الضريبة المشار اليها .

يتعين حساب الضريبة وفقا للاساس الضريبي وموافقتنا بالبيانات ذات الصلة.

➤ تضمنت الضريبة المستحقة في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٢,٨ مليون جنيه محسوبة عن العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالخطأ نتيجة مخالفات في تطبيق احكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عند حساب الضريبة عن السنة المشار اليها (في حساب الاهلاك الضريبي ورد اهلاك المحاسبي - المستخدم المخصصات- خصم ضرائب دخل وفقا لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من الوعاء) وكذا مخالفة الشركة لقانون التاجير التمويلي والتخصيم بشأن استمرار المعاملة الضريبية للعقود قبل تاريخ العمل بالقانون في ٢٠١٨/٨/١٥ وقد سبق الاشارة اليها بتقرير مراقب الحسابات عن الفترة المشار اليها .

يتعين اجراء التصويب اللازم.

صالح

➤ تضمن رصيد الأصول الضريبية المؤجلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١,٧٨٠ مليون جنيه يمثل الاصل الضريبي المحسوب عن الفرق المؤقت المتمثل في خسارة الأضمحلال السابق الاعتراف بها والتي تحققت خلال العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بهدم المبني .  
يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لما لذلك من اثر علي صحة الحسابات ذات الصلة .

➤ بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقا للبيانات الضريبية (مصرف الضريبة الجارية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠، الدفعة المقدمة، المبالغ المخصومة بمعرفة الغير وكذا الضريبة المقدرة عن الفترة الدورية محل الفحص) مبلغ نحو ٩٤٥,٢٦٤ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ٩٦٧,٩٥١ مليون جنيه اي بزيادة نحو ٢٢,٦٨٧ مليون جنيه ولم نقف علي اي التزامات علي الشركة تجاه المصلحة مقابل تلك الفروق.  
يتعين بحث اسباب الفروق المشار اليه وموافاتنا بالناتج للوقوف علي مدي صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢١/٩/٣٠ .

➤ عدم موافاتنا بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصومة من الشركة بمعرفة الغير والبالغة نحو ١١٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ .  
يتعين موافاتنا بالشهادات المشار اليها .

### الاستنتاج

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة ،لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ و عن اداها المالي و تدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

### مع عدم اعتبار ذلك تحفظا

➤ لم يتم اتخاذ إجراءات تسجيل بعض الأراضي والمباني المملوكة للشركة بيانها كالاتي :-  
○ قطعتي ارض الشركة بتقسيم الجمعية التعاونية لمحدودي الدخل بمنطقة الابيض تبلغ مساحة كل قطعة ٢٨٠ متر مربع و مقام علي احدهما عمارة سكنية (تبلغ تكلفتهم نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه) .  
○ عقار الشركة بمنطقة علم الروم البالغ مساحته ٢٩٣,٥٧ م بتكلفة نحو ٦,١٠٠ مليون جنيه  
○ مخزني الشركة وكذا استراحة الشركة بالحي الرابع المجاورة الثامنة عمارة ١٨٤٧ .  
○ استراحة بني سويف و تكلفتها نحو ١٠٠ الف جنيه .  
يتعين سرعة إتمام إجراءات تسجيل ممتلكات الشركة حفاظا عليها .

➤ استمرار عدم استغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتره منذ عام ١٩٩٩ بمبلغ نحو ٣٤,٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ٣٩ فدان و أفادت الشركة بردودها المتكرره انه مخطط استغلال الموقع كنادي الا أنه لم يتبين إتخاذ أية إجراءات فى هذا الشأن وذلك للوقوف علي صحة تبويب تلك الاراضي في ضوء متطلبات معايير المحاسبة المصرية .  
نكرر التوصية نحو سرعة استغلال الموقع المشار اليه بما يعود بالنفع علي الشركة .

➤ ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن اصول (اراضي ومباني) موقعى المانسترلى بالجيزة ،ونياز ا بيرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ٣٥,٥٠٧ مليون جنيه حيث انه:-  
○ لم نقف علي موقف الشركة النهائي من استغلال موقع المانسترلي والجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من اثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية .  
○ تم الانتهاء من تقييم ارض موقع نياز ا وفقا لما ورد باجتماع مجلس الادارة رقم جلسة ٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ تنفيذيا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون الوقوف علي غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (ارض ومبنى) ام الارض فقط للبيع وما لذلك من تأثير علي صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية .  
يتعين سرعة موافاتنا بالغرض النهائي للبنود التفصيلية لتلك المواقع والجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض .

صالح

➤ صدر قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم ٢ بتاريخ ٢٠١٩/٧/٤ بتخفيض فترة كفاية المخزون الامن من الدخان (الخامة الاستراتيجية الرئيسية بالشركة) الى ١٢ شهر مخزون بالإضافة الى ٤ شهور مشحون بدلا من الفترة المعمول بها في الفترة السابقة على ذلك التاريخ والتي تقدر ب ١٨ شهر مخزون بالإضافة الى ٤ شهور مشحون بهدف تدعيم السيولة بالشركة، وقد لوحظ المخاطر الكبيرة المرتبطة بالقرار المذكور ووجوب اعادة دراسة القرار المشار اليه في ضوء ما تضمنته مذكرة الدراسة الفنية المرتبطة بالقرار من نقاط هامة ومؤثرة في اتخاذ القرار، حيث تم اتخاذ قرار مجلس الادارة المشار اليه بالمخالفة لما توصلت اليه نتائج تلك الدراسة والتي لم تؤيد تخفيض فترة كفاية المخزون الاستراتيجي للدخان، بالإضافة الى عدم مراعاة بعض العوامل الهامة والمؤثرة الأخرى ذات العلاقة وكذا قصور الدراسات المالية المرتبطة بالقرار المشار اليه.

واتصالا بما سبق لوحظ الانخفاض الحاد الذي وصل اليه مخزون الدخان الخام بالشركة وعدم قدرة الشركة على تحقيق فترة كفاية المخزون الامن من الدخان حتى بعد صدور قرار تخفيضها بناء على السياسة الجديدة للشركة كما سبق الإشارة اليه حيث بلغت كمتوسط عام في تاريخ المركز المالي نحو ٥,٥ شهور فقط بالمقارنة بنحو ١٣ شهر في نهاية العام السابق، وما يمثله ذلك من مخاطر في ضوء المدة الطويلة اللازمة للشراء واستعاضة الكميات المستهلكة من تاريخ بداية المناقصة وحتى دخول الخامة للمخازن والتي تصل حسب رأي الفنيين بالشركة الى نحو العام الكامل وما يستلزمه ذلك من ضرورة توافر رصيد كبير من العملات الأجنبية لبناء رصيد استراتيجي امن من مخزون الدخان وكذا الصعوبات التي تواجهها الشركة في عملية الشحن وارتفاع تكلفته بصورة كبيرة، وما قد يكون لذلك من أثر على العملية الانتاجية والتصنيعية والقدرة على الوفاء بالخطط التسويقية والبيعية للشركة.

يتعين اعادة النظر في قرار مجلس الادارة المشار اليه في ضوء ما سبق والعمل على توسيع نطاق الدراسة لتشمل كافة المتغيرات الحالية والمستقبلية المرتبطة به وبما يدعم إستمراريتها .

➤ مازال حساب الأرصدة المدينة الأخرى يتضمن بعض الارصدة المتوقفة والمرحلة منذ سنوات بنحو ٦,٣٥٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١١ عبارة عن (واقعة إختلاس بخزينة مصنع الرصافة بالإسكندرية، بضاعة مصادرة بمخزن الشركة بمحافظة قنا، حادث سرقة بمخزن الاسماعيلية، سرقة مخزن اكتوبر، بضاعة مصادرة بمخزن الاسماعيلية، حادث سرقة ببلقاس)، وقد تم مراعاة اضمحلال تلك المبالغ . يتعين موافقتنا بالإجراءات القانونية لاسترداد المبالغ المشار إليها والإفراج عن البضائع المصادرة للاستفادة منها بالبيع وعدم الاكتفاء بما تم تكوينه من انخفاض في القيمة.

➤ تتضمن حساب الموردين أرصدة متوقفة منذ سنوات طويلة يرجع بعضها لعام ٢٠١٣ بلغت نحو ٣٢٠ ألف جنيه تتمثل في نحو ٢٠٦ ألف جنيه ارصدة لموردين قطاع عام أعمال ونحو ١٤ ألف جنيه موردين قطاع خاص دون إتخاذ أى إجراء بشأنها على الرغم من تضمين ردود الشركة على تقاريرنا السابقة بأنها بصدد بحث الموضوع لإتخاذ قرار بشأنها . يتعين إتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الأرصدة المشار إليها .

➤ مخالفة الشركة لأحكام المادة ٨٣ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ "وفي جميع الاحوال يجب ان يكون الاقرار موقعا من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين وذلك بالنسبة لشركات الاموال ٠٠٠" حيث تبين تقديم الاقرار الضريبي عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ غير معتمد علي النحو المبين بالمادة المشار اليها . يتعين تحقيق اسباب ما سبق والافادة.

➤ تراخى الشركة وتقصيرها في الحصول على المستندات الداله على تمام التصدير للشركات العامله بنظام المناطق والاسواق الحرة بالمخالفة لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة والتي تتمثل في (أذن الإفراج، البوصلة، الفاتورة، إقرار الواردات) علي الرغم من ذلك قامت الشركة برد الضريبة عن مدخلات تلك المبيعات المصدرة بالاقرار الضريبي بالمخالفة لأحكام المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والتي اشترطت لأعمال قواعد الرد توافر كافة المستندات الداله علي تمام التصدير الأمر الذي عرض الشركة لتحمل أعباء ضريبية وغرامات عند إجراء الفحص الضريبي (بلغت نحو ٦٨ مليون جنيه عن السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦) وخلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١ بلغت الصادرات نحو ٣٧ مليون جنيه بدون المستندات الداله على التصدير. وقد أفادت ردود الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه جاري المتابعه لأستيفاء إقرارات الوارد بأثر رجعي حيث تم تشكيل لجنة لخصر كافة المستندات المطلوبة للإعفاء المشار إليه بعاليه وحتى تاريخه لم يتم موافقتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة. يتعين تحديد المسؤولية بشأن ما ترتب على ما سبق من تحمل أعباء دون مبرر بسبب عدم إتباع إجراءات الشحن الصحيحة للمناطق الحرة وفتح شهادة الصادر دون الحصول على إقرار الواردات .

صم اسامك



➤ استمرار مخالفة أحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الصادرة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الضريبة على المبالغ التي تدفع لغير المقيمين وذلك وفقا لسعر الضريبة المنصوص عليه بالمادة رقم ٨ من القانون المشار اليه حيث تقوم الشركة بحساب ضريبة قطعية بنسبة ١٠ % مما يتقاضه الخبراء الاجانب (خبراء للاشراف علي تركيب الماكينات وللتدريب) الامر الذي يكبد الشركة ضريبة اكثر من المستحقة فعليا كونها تتحمل الضريبة نيابة عن الخبراء وقد بلغت الضريبة المسددة في خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ وحتى تاريخ الفترة الدورية محل الفحص (ما يمكن حصره) نحو ٧٣٢,٥ الف جنية .

تكرر التوصية بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التي تلي صدور القرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

➤ لا تقوم الشركة بإصدار فواتير ضريبية معتمدة مؤيدة لمبيعات الخامات والمخلفات والاكتفاء بتحريز اذون افراج مؤيدة لتلك المبيعات بالمخالفة لمتطلبات المادة ٧٨ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. يتعين على الشركة الالتزام بأحكام قانون ضريبة الدخل المشار اليه .

➤ مازالت حسابات الشركة تتضمن أصول و اعباء و مصروفات تحت بند خدمات إجتماعية (النادى الرياضى و جمعية النادى الاجتماعى للشركة) ولا تتضمن أية من إيراداته على الرغم من أن النادى الرياضى خاضع لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالهيئات والاندية الرياضيه باعتباره شخصيه اعتباريه مستقله ، وتبلغ قيمه الاصول التي تم توفيرها لخدمة أغراض النادى نحو ٣٦,٠٦٠ مليون جنية وبلغت قيمه تلك الاعباء في الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٤,٧٥٨ مليون جنية تم استعادها من بنود المصروفات المختلفة مقابل تغطية جزء منها على مزاييا العاملين بالشركة وجزء آخر مازال ضمن مصروفاتها وخصم جزء اخر من المبالغ المجنبه لصالح العاملين (باقي حصتهم في الارباح فى ظل قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١).

و مما هو جدير بالذكر أنه لا يوجد فصل أيضا بين مصروفات النادى الرياضى و جمعية النادى الاجتماعى بحسابات الشركة.

وقد أوصت الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٦ باتخاذ اللازم نحو فصل النادى الرياضى عن حسابات الشركة الامر الذى لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سرعة فصل ما يخص النادى الرياضى ، وجمعية النادى الاجتماعى وما يتعلق بهما من جوانب المالية عن الشركة و حساباتها تطبيقا للقرارات والقوانين المنظمة وكذا توصية الجمعية العامة العادية في هذا الشأن .

➤ وافق مجلس الادارة بجلسته رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ على دعم صندوق التامين الخاص بالعاملين بالشركة الشرقيه للدخان بنسبة ١٠% شهريا من الاجور الأساسية للعاملين ، ونسبة ١% على الاقل تدفع سنويا من اجمالي الاجور الأساسية للعاملين ، على أن تكون من فائض الحصة النقدية لتوزيعات العاملين السنوية هذا وقد بلغ الدعم المسدد للصندوق نحو ٢٥,٩٦٦ مليون جنية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته ماده رقم ٣٣ والى تنص على "يكون للعاملين بالشركة نصيب فى الارباح التى يتقرر توزيعها..... وتبين اللانحه التنفيذيه كيفية توزيع ما يزيد على مجموع الاجور السنويه من الارباحعلى الخدمات التى تعود بالنفع على العاملين بالشركة."

والماده رقم ٤٠ من اللانحه التنفيذيه من القانون المشار اليه و التى تنص على "لا يجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقدا على مجموع أجورهم الاساسيه السنويه ، ويجنب ما يزيد على ذلك فى حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان للعاملين بالشركة و تقديم الخدمات الإجتماعيه لهم وفقا لما تقرره الجمعيه العامه للشركة"

وحيث ان المبالغ المجنبه لصالح العاملين و البالغه نحو ١٨٨,٤٨٥ مليون جنية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ تم تكوينها فى ظل أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قبل تحول الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لابد و ان يتم التصرف فيها وفقا لاحكام القانون المكونه فى ظله.

يتعين تحقيق أسباب ما سبق والالتزام بأحكام القانون المشار إليه ولانحته التنفيذية فى شأن ما تقدم

➤ لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية بالإيضاح رقم ٤٨ "احداث هامة " قيام الشركة بالإفصاح عن مخاطر صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧/ ٢٠٢٠/ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ بشأن "قواعد وضوابط وإجراءات طرح تراخيص الصناعات الثقيلة وغيرها للمستثمرين " والذي أشار في مادته الثانية الى امكانية منح تراخيص لشركات جديدة للتبغ "، وبدأت الدولة بالفعل مؤخرا من خلال هيئة التنمية الصناعية في طرح مزايده للحصول على رخصة

صمات

جديدة لإنتاج السجانر وإصدارها كراسة الشروط الخاصة بذلك ودعوة عدة شركات تعمل في هذه الصناعة لشراء كراسة الشروط للتقدم في تلك المزايمة، حيث قامت الشركة بمناقشة وتحديد لطبيعة وقيم تلك المخاطر من خلال اجتماعات لجنة المخاطر ومجلس ادارة الشركة وذلك لتحديد الاستراتيجية العامة وخطة العمل وأصدرت عدة توصيات لمواجهة تلك المخاطر .  
يتعين قيام الشركة بالإفصاح اللازم عن الحدث الهام المشار اليه والذي يتعلق باستمرارية الشركة وكذا طبيعة المخاطر الناتجة عنه واستراتيجية الشركة وخططها لمواجهة تلك المخاطر.

تحريرافى : ٢٠٢١/١١/١٥

مدير عام

نائب مدير الإدارة

طارق محمد منصور

"محاسب / طارق محمد رضا منصور  
"عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية"

مدير عام

نائب مدير الإدارة

حسام الدين

"محاسب / حسام الدين فاروق على زايد "

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

رائل عزمى

"محاسب/وائل عزمى مليجى"

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

أحمد محمد

" محاسب / أحمد محمد رأفت أبو العزم "

"عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية"